# العولمة و تأثيرها علي التعليم في مصر

أ.د./ محمد عبد العزيز عيد

**مقدمة :**

تعتبر الخدمات التعليمية من الخدمات التي بدأت تتشكل ملامحها في السوق العالمية وخاصة مع ظهور اتفاقية منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) WTO الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات بشكل عام GATS – ومنها الخدمات التعليمية- في عام ١٩٩٤. وتمثل سوق الخدمات التعليمية أهمية خاصة لجميع دول العالم – و منها مصر – نظرا لارتباطها الوثيق بسوق العمل. فمع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخاصة مع الاستخدام المتزايد للإنترنت، أصبح التعليم أكثر انفتاحا و تأثراً بالعالم الخارجي، مما أدي إلى الاهتمام المستمر من قبل الحكومة بتطوير التعليم بغرض تعليم الطلاب وتدريب الخريجين علي مناهج و أساليب متطورة تتواكب مع احتياجات و متطلبات سوق العمل سواء داخل أو خارج مصر.

وعلي العكس من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتجارة في السلع و تسمي GATT، فإن الكثير من الدول مازالت لها تحفظات علي تحرير سوق الخدمات التعليمية العالمي ومن أهمها:

١- اعتبار الخدمات التعليمية كسلعة يتم تبادلها في الأسواق يتعارض مع كونها عملية اجتماعية ترتبط بالقيم والثقافات المميزة لكل دولة،

٢- أن الاتفاقية تمنع الدول من تغيير سياساتها مستقبلا بعد الانتهاء من مرحلة التفاوض و الاشتراك في الاتفاقية، حتى لو تم الاعتراض عليها من بعض الأشخاص داخل الدولة.

ويختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة السلع، حيث إنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور حدود" و تعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود علي التجارة في الخدمات من خلال القوانين و القرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة. و هذه هي القيود التي سعت اتفاقية

الخدمات إلى إزالتها أو تخفيضها ، بحيث من الممكن التوصل في نهايـة المطـاف إلى نظام للتبادل الحر للخدمات ( العيسوي ، ١٩٩٥ ).

**١- أنواع الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة**

بالنسبة لتقسيم الخدمات التعليمية فقد إعتمدت منظمة التجـارة العالميـة علـي تصنيف الأمـم المتحـدة ( United Nations Provisional Central Product Classification (CPC) للخدمات التعليمية الي خمس مجموعات رئيسية و هي:

أ- خدمات التعليم الأساسي (CPC 921) وتشمل خـدمات التعلـيم مـا قبـل المدرسي وخدمات التعليم الأساسي الأخرى (الابتـدائي و الإعـدادي). ولا تشتمل هذه المجموعة علي خدمات رعاية الطفل و الخدمات الخاصة ببرامج محو الأمية للكبار.

ب- خدمات التعليم الثانوي ( CPC 922) وتشمل خدمات التعليم الثانوي العـام وخدمات التعليم الثانوي العالي و كذلك خدمات التعليم الثانوي الفني.

ج- خدمات التعليم العالي ( CPC 923) ويشمل خدمات التعليم بعد الثانوي العام و الفني من جامعات و معاهد عليا ومعاهد فنية.

د- تعليم الكبار ( CPC 924) ويغطي كافة خدمات التعليم للكبار خـارج نظـام التعليم الرسمي.

ه- خدمات التعليم الأخرى ( CPC 929) وتشـمل كافـة الخـدمات التعليميـة الأخرى التي لم يتم الإشارة إليها في المجموعات السابقة.

وبالنسبة لحالة مصر فتقسيم الخدمات التعليمية ينسجم – بل يتطابق – مع تقسيم الأمم المتحدة (CPC) الموضحة سابقا. ولكن تخضع الخدمات التعليمية إلى جهـات مختلفة، فخدمات التعليم الأساسي والثانوي تخضع لوزارة التربية والتعليم، وخدمات التعليم العالي تخضع لوزارة التعليم العالي وخدمات تعليم الكبار تخضع لهيئة محـو الأمية و تعليم الكبار. أما خدمات التعليم الأخري فتخضع لجهات أخري مختلفة.

**١- أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم منظمة التجارة العالمية :**

أما بالنسبة لأشكال الخدمات التعليمية فقد قسمت اتفاقية الـ GATS عـرض

الخدمات التعليمية التي يمكن تبادلها تجاريا في الأسواق الي أربع أنماط رئيسية وهي ( أنظر: Knight (2002) and Sauve (2002)):

(١) العرض عابر الحدود (Cross-border supply) و فيه يتم انتقال الخدمة التعليمية من أحد أقاليم دولة عضو إلى أقاليم في دول أخري، حيث يتم تنقل الخدمة بين الدول دون تحرك لمنتجي أو مستهلكي الخدمة، كما هو الحال في تصدير السلع. وكأمثلة لهذا النمط من الخدمات التعليمية: التعليم عن بعد – التعليم المفتوح –البرمجيات التعليمية.

(٢) الاستهلاك بالخارج (Consumption abroad) و فيه يتم عرض الخدمة في أحد أقاليم الدول الأعضاء لخدمة المستهلك من الدول الأخرى المستفيدة، كما هو الحال في السياحة. وفي هذا النمط يتم انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلي بلد تقديم الخدمة. وكأمثلة لهذا النوع من الخدمات التعليمية: الطلبة الذين يسافرون للخارج لدراسة برنامج تدريبي أو ماجستير أو دكتوراه. و يمثل هذا النوع النصيب الأكبر من السوق العالمي للخدمات التعليمية في الوقت الحالي.

(٣) الحضور التجاري (Commercial presence) وهو نوع من الخدمات التعليمية يتم فيه عرض الخدمة بواسطة مقدم الخدمة و ذلك من خلال الحضور التجاري في أحد أقاليم الدول الأخرى. وكأمثلة لهذا النوع الجامعات الأجنبية – معاهد تعليم اللغات – شركات التدريب الخاصة مثل ميكروسوفت.

(٤) حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons) أما هذا النوع من الخدمة ففيه يتم انتقال مواطني دولة عضو لأداء الخدمة التعليمية في دولة أخري، حيث يتم عرض الخدمة بواسطة الأشخاص الطبيعيين الأعضاء بأحد أقاليم دولة إلي أقاليم دولة أخري. كأمثلة لهذا النوع من الخدمات الخبراء وأساتذة الجامعات والمدرسين والباحثين الذين يعملون بشكل مؤقت في الخارج.

(٥) وبالنسبة للوضع الحالي في مصر يعتبر تقسيم أنماط عرض الخدمات

التعليمية الموضح فيما سبق غير شائع الاستخدام، ولكنة في واقع الأمر صياغة أو قراءة مختلفة لأنواع من الخدمات التعليمية المختلفة الموجودة في مصر. فنمطي الاستهلاك بالخارج و حركة الأشخاص الطبيعيين هما الأكثر شيوعاً في حالة مصر، بينما النمطين الأخرين لعرض الخدمات التعليمية – وهما العرض عابر الحدود والحضور التجاري – يمثلان سوقاً في مرحلة النمو.

بالنسبة لنمط الاستهلاك بالخارج في مصر فهو يتمثل بشكل رئيسي في خدمات التعليم العالي حيث يتم إرسال بعثات سنوية للطلبة المصريين المبعوثين –من قبل الإدارة العامة للبعثات التابعة لوزارة التعليم العالي– للحصول علي الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية. وعلي الجانب الآخر تستقبل الجامعات المصرية بما فيها جامعة الأزهر وافدين من البلاد العربية، الأفريقية، الآسيوية والعالم الإسلامي عموما – بالنسبة لجامعة الأزهر الشريف–للحصول علي الشهادات الجامعية بشكل رئيسي وأيضا للدراسات العليا.

أما بخصوص نمط حركة الأشخاص الطبيعيين فهو يعتبر أحد الأسواق النشطة للخدمات التعليمية في مصر، حيث يوجد – و يتم سفر – العديد من المدرسين المصريين الذين يعارون أو يتعقدون سنويا بشكل شخصي للعمل في مراحل التعليم المختلفة للبلاد العربية الشقيقة. كما يوجد العديد من أساتذة الجامعات الذين يعملون في جامعات الدول العربية أيضاً. و تعتبر عوائد العاملين بالخارج أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي بمصر.

كما أن سوق خدمات الحضور التجاري في مصر يعتبر سوقاً واعدة، حيث بدأت بعض الجامعات الأجنبية الخاصة تنشئ فروع إقليمية لها في مصر مثل: الجامعة الفرنسية، الجامعة الألمانية و الجامعة الكندية للأهرام. كما يوجد مراكز لتعليم اللغات – خاصة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويتوقع أن تزداد المراكز الخاصة بشركات الكمبيوتر العالمية – مثل ميكروسوفت– نظراً لاهتمام الدولة المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**التعليم والعولمة :**

وبصرف النظر عن أنواع الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم الأمم المتحدة، وعرض الخدمات التعليمية التي يمكن تبادلها تجاريا في الأسواق، فإن التعليم في عصر العولمة له متطلبات خاصة حتى يستطيع أن يكون فعالاً وذو مردود بالنسبة للفرد وبالنسبة للدولة، والحاجة الملحة للتعليم، ولنناقش كل من النقاط الثلاث السابقة بشيء من التفصيل.

**أولاً: التعليم علي المستوي الفردي**

من المعترف به اليوم أن رأس المال البشري هو المصدر الحاسم للقوة في عالم العولمة، ويقصد برأس المال البشري القدرة علي اكتساب وإنتاج المعرفة، ولذلك نجد أن عائد التعليم علي صورة أجور يتصاعد في كل مكان في العالم، وهذا ما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وغيراهما من الدول. إن الاتجاه العام لإصلاح السوق يكمن وراء ذلك، فحالما تحرر الدول اقتصادها، يصبح التعليم مصدر قوة، حيث ترتفع عوائد التعليم، لأنه سلعة نادرة في السوق العالمية، فمع التكامل الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية، فإن فرص العامل المتعلم تزداد بدرجة أسرع من فرص تزايدها للعامل غير الماهر.

إن الاتجاه العام لإصلاح السوق يكمن وراء هذا، فكلما حررت دولة اقتصادها، كلما أصبح التعليم شيئا ثمينا، ويعتبر هذا غاية في الوضوح في الدول التي تمر فيه اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، ومن أمثلة تلك الدول روسيا التي تضاعف فيها عائد الدراسة لسنة واحدة لأكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٩١-١٩٩٤ (Nancy, B. 1999).

**ثانيا: علي مستوي الدولة**

يعتبر استثمار الدولة في التعليم ضرورياً، حيث أنه يشبه إلي حد بعيد الاستثمار في رأس المال المادي، أي أنه يمكن أن يؤدي إلي تنمية اقتصادية أعلي، كما أنه يمكن أن يؤدي إلي زيادة التنمية عن طريق زيادة احتمال حدوث التجديدات

والتغيرات التكنولوجية في الاقتصاد، فالتعليم يعظم من قيمة الأصول الأخرى، ولذلك نجد أن النمور الآسيوية تنفق جزءا معتبرا من ميزانياتها علي خلق نظام تعليمي جيد وقادر علي رفع المؤهلات العامة لدي مواطنيها، ومع ذلك فهناك الكثير من الدول التي تنفق كثيرا علي رأس المال البشري، ولكن مع تنمية ضعيفة، وينطبق هذا علي الاتحاد السوفيتي المنهار، كما ينطبق علي الأرجنتين، وكوبا، ومصر، فما السبب في ذلك؟؟؟

إن التعليم بمفرده لا يؤدي إلي ارتفاع في الدخل، إن النمو الذي حدث في دول شرق آسيا قبل الأزمة التي مرت بها كان ناتجا من اتحاد ثلاث عوامل وهي: الاستقرار الاقتصادي علي المستوي الكبير Macroeconomic Stability، والاستثمار في رأس المال البشريHuman Capital Investment، والأسواق المتطورة.

**ثالثاً: الحاجة للتعليم**

في الاتحاد السوفيتي علي سبيل المثال، أدي ضغط الأجور لتشويه السوق ولإضعاف حوافز الإنفاق علي التعليم، وفي أمريكا اللاتينية قدمت الحكومة الحوافز لرأس المال المادي، مما أضر بالتعليم وغيره من صور رأس المال البشري، مما قلل من عوائد الاستثمار في التعليم، كما أن تنظيم سوق العمل الذي كافأ الأسبقية بدلا من القابلية للحركة، والبرامج الشعبية التي شجعت البحث عن الإيجار وكافأت الصداقة، قللت جميعها من العائد الاقتصادي للتعليم، ومن ثم الحوافز الأسرية والفردية للاستثمار في التعليم، وفي جمهورية مصر العربية نجد أن البطالة، وخاصة فيما بين الفئات المتعلمة، وضعف رواتب المتعلمين بدرجة كبيرة كالأطباء وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية، وانتشار الدروس الخصوصية، وارتفاع تكلفة التعليم وخاصة التعليم ما قبل الجامعي، ووجود الكثير من الجامعات الأجنبية، ومدارس اللغات ذات المصروفات الفلكية، والمجاميع الكبيرة المطلوبة للالتحاق بالتعليم الجامعي، بالإضافة إلي تردي أحوال التعليم في المدارس الفنية، والكثير من

مدارس التعليم الأساسي والثانوي وخاصة في الريف، بالإضافة للتشوهات التي تعتري السوق، كل ذلك قد أثر على حماس الأفراد في الاستثمار في التعليم، وخاصة فيما بين الطبقات الفقيرة وغير القادرة.

**تأثيرات للعولمة علي العالم النامي**

- ساعدت العولمة علي هجرة الكثير من العلماء إلي دول العالم المتقدم وذلك لظروف العمل الجيدة المتوفرة بها من حيث المرتبات والإمكانيات والحريات الأكاديمية المتوفرة بها.وهذا ساعد علي أن تبقي الدول النامية تعاني من ظروف معوقة في سوق العمل الأكاديمي.
- المواد التعليمية تنتشر بشكل دولي، فهناك تزايد في استخدام كتب عامة، والمقررات تحت تأثير دور النشر المتعدية الجنسيات والإنترنت وقواعد البيانات، وازدياد أعداد الأساتذة المتخرجين من الجامعات الأجنبية في الخارج، والجامعات الأجنبية في الدول النامية. وتختلف المجالات في اتساقها العولمي في المجالات المختلفة، فمثلا نجد أن الدراسات التجارية، والمعلوماتية، والتكنولوجيا الحيوية يسيطر عليها في أغلب الأحيان المراكز الأكاديمية الرئيسية في حين أن بعض المجالات الأخرى كالتاريخ، والدراسات اللغوية، والعديد من المجالات الإنسانية تعد لحد كبير تحت تأثير الاتجاهات القومية للدول المختلفة، بالرغم من أن التأثيرات الأجنبية متوفرة في المناهج المستخدمة في البحوث والتفسيرات. إن استدخال المناهج كما هو في غيره من الجوانب، يسير إلي حد كبير من الشمال إلي الجنوب حيث تسود النظم الأكاديمية الأقوى. فمثلاً في جامعاتنا الخاصة التي آخت بعض الجامعات الأجنبية نجد أنه من النادر أن تأتي التجديدات الأكاديمية من الجامعات المحيطية إلي الجامعات الأم.
- لقد بدأت أيضا المؤسسات الأكاديمية في تقديم البرامج للعديد من الدرجات العلمية وغير ذلك من المناهج لتلاميذ خارج الحرم الجامعي وذلك عن طريق التعليم عن بعد. والواقع أن التعليم عن بعد آخذ في الانتشار السريع داخل الدول

المختلفة وكذلك علي نطاق عالمي. ولقد بدأ تأثيره في تشكيل أساليب التدريس والتعليم وفي إدارة المؤسسة التعليمية.

- والحقيقة أن الانترنت تستخدم كأداة نقل أساسية لعولمة المعرفة والاتصالات. وكما هو الحال في جوانب العولمة المختلفة، هناك تفاوتات دالة، فأساس المعلومات والمعارف المتوفرة من خلال الإنترنت تعكس واقع النظام المعرفي العالمي، حيث أن قواعد البيانات ونظم الاسترجاع تجعل من السهل الوصول للنظم العلمية الجيدة الأرشفة للدول الصناعية المتقدمة بمقارنتها بشبكات مجتمعات الدول النامية.
- شبكة الإنترنت بسطت الحصول علي المعلومات للتلاميذ والعلماء في الجامعات وخاصة تلك التي ينقصها المكتبات الجيدة. وهذا التأثير قد أدي إلي ديمقراطية الاتصالات العلمية، والوصول للمعرفة، وإن كان الكثيرين ما زالوا غير قادرين عدم توفير الانترنت لهم.
- ونظراً لأن الإنترنت وقواعد البيانات يسيطر عليها الجامعات الرئيسية في الشمال، فإنها تعمل لدرجة كبيرة باللغة الإنجليزية، ومعظم ما تحتويه من معلومات وبيانات معد باللغة الإنجليزية وهذا في حد ذاته يؤثر علي حقائق الوصول إلي المعلومات واستخدامها.
- كما أن الشركات المعرفة متعدية الجنسية قد أصبحت هي اللاعب الرئيسي، ومالكة العديد من قواعد البيانات والدوريات، وغيرها من مصادر المعرفة. والمؤسسات الأكاديمية والدول غير القادرة علي دفع نفقات مصادر تلك المعلومات تجد أنه من الصعب المشاركة بكل ما الكلمة من معني في تلك الشبكات. كما أن التضييق علي حق النشر والتأليف وغير ذلك من قيود الملكية خلال الاتفاقيات والنظم الدولية ستعزز من الملكية وتضيق من الوصول للمعلومات.
- إن تنظيمات الحماية الفكرية قد وضعت لحماية البائع، والمؤلف، وليست لحماية المشتري والمستخدم، وبناء علي ذلك فتأثيراتها سيئة بالنسبة للدول النامية.

ولذلك وحتى الآن نجد أن الدول النامية لم تتخذ موقفا بالنسبة لمفهوم التجارة الحرة في التعليم ونواتج المعرفة.

- وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية لم تصل لحل كامل للمواضيع الأساسية الخاصة بتجارة التعليم، فإن السؤال هو: هل يجب أن يكون التعليم بجميع جوانبه قابلا للمقايضة في السوق؟ ومنظم بنفس الطريقة كالسيارات والموز؟ الواقع أن العملية في منتهي الصعبة لأن العديد من المؤسسات التعليمية مؤسسات لا تهدف للربح، كما أن دوافعها تختلف عن المؤسسات التجارية.

**تحديات العولمة للتربية والتعليم**

إن العولمة أو الأمركة تواجه التربية والتعليم بالكثير من التحديات التي يجب أن نواجهها، وخاصة في محاولتها النيل منا، فهي تطالبنا بالكف من دعم الكتاب المدرسي، وعن مؤازرة الكتاب الثقافي والتراثي، والمحاولات الرامية إلي إخراج اللغة العربية من مجموعة اللغات المتداولة رسميا في المنظمات الأممية بتعلة ارتفاع تكلفة المترجمين المهرة في لغة الضاد، ثم إلزام العرب بتحمل النفقات مما لم نري مثله مع سائر اللغات المتداولة رسمياً في منظمة الأمم المتحدة وكافة هيئاتها(المسدي، ص٣٢٤-٣٢٥) . كما أن أقسام البحوث المتعلقة باللغة العربية في "المركز القومي للبحث العلمي" في فرنسا قد أغلقت تحت تعلل إعادة الهيكلة، كما انحجب منبر الأدب العربي من "معهد فرنس" المعروف بمصطلحه الأصلي "كليج دي فرنس" وهو أرقي المؤسسات المعرفية في السلم الأكاديمي لديهم علي الإطلاق، كما أن النظام العالمي الجديد قد صار يتحدد من خلال المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة كمؤتمر السكان في مصر، ومؤتمر المرأة في بكين، كما أضحت الأعمال التي كان المرء يري فيها مهنة سيستمر العمر كله في تأديتها، فرصة مؤقتة، ومن كان في الأمس متخصصا بمهنة ذات مستقبل براق، صار مهددا بأن تتحول كل كفاءاته بين ليلة وضحاها إلي قدرات لا قيمة لها، (هانس -بيترمان)، كما أن المنافسة في اقتصاد معولم لا تعرف الرحمة وتؤدي إلي خلق سوق عمل دولية،

وبالتالي فليست ثمة فرصة عمل آمنة، كما أن المنافسة في القرية المعولمة تشبه الزوبعة، لا أحد يستطيع البقاء بمنأى عنها. ومن أهم هذه التحديات:

- التأثير الخطير علي الكثير من القيم الدينية والأخلاقية الأصيلة التي كانت تميزنا.
- تزايد اتساع الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الدول المتقدمة.
- سيطرة الإعلام الغربي الذي تبثه الفضائيات والانترنت وغيرها علي الكثير من الشباب
- الاستعداد لتقليد كل ما هو غربي.
- انتشار الأمية ومحدودية الثقافة تجعل الكثير من المواطنين عرضة للتأثيرات المختلفة للعولمة.
- ضعف ميزانية البحوث العلمية، وارتفاع تكلفة الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، يزيد من خطورة تأثيرات العولمة.
- عدم الاهتمام بالتعريب للإنتاج العالمي، وكذلك نقل تراثنا الثقافي للدول المختلفة.
- إن ثمة جهود خارقة تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة، ولا ريب أن المحصلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون في المجال الثقافي(هانس-بيترمان).

هذا قليل من كثير من هذه التحديات التي يجب علي التعليم مواجهتها حتى نستطيع البقاء والمنافسة.

**مواجهة العولمة**

إن مجتمع الغد مليء بتحديات المعرفة المتزايدة بشكل كبير، وتحديات التقنية بشكل واسع، وبالصراع مع الثقافات المالكة لهذه وتلك القوي المعرفية والتقنية، ولذلك ولكي نستطيع مواجهة العولمة دون أن نفقد هويتنا، ودون أن نفقد انتمائنا، وحتي لا نعيش عالة علي غيرنا، يجب أن نعيد صياغة فلسفتنا التعليمية، وأن نغير من ممارساتنا التربوية، حتى نستطيع تكوين جيل قادر علي العطاء الفكري، وعلي إنتاج المعرفة، وعلي التمسك بهويته وثقافته، ونقل ما هو مفيد ونافع من الثقافات

الأخرى، ولكي يحدث هذا يجب أن تكون لنا فلسفة تربوية تأخذ في اعتبارها متغيرات العصر، ومن أهم ما يجيب أن نضعه نصب أعيننا ما يلي:

(١) الثقافة هي مناط الشخصية العربية، ومستودع قيمها، ووعاء حكمتها، وحقيقة هويتها الحضارية، ولذلك يجب أن نحافظ علي عوامل قوة ثقافتنا، وانتشارها، وألا نهمل جوانب القوة وإيجابيات الثقافات الأخرى.

(٢) أن نظامنا التعليمي يجب أن يكون قادرا علي إكساب خريجيه القدرة علي التفكير وإنتاج المعرفة التكنولوجية المتقدمة.

**بعض آثار العولمة علي سلوكيات الأفراد**

- الضغوط المتزايدة المتأتية من كل ناحية قد جعلت حتى أولئك الذين عرفوا فيما سبق بالرزانة والتأني، صارت ردود أفعالهم علي أبسط المآزق تتصف بالعدوانية.
- الغلاء، والبطالة أدت إلي رفع سن الزواج وكثرة الطلاق، وانتشار العنوسة بين الذكور والإناث.
- إن الشباب يطمحون دائما لأن يحققوا لأنفسهم مكانة تتفوق علي عائلهم في السلم الاجتماعي، أو أن يحافظوا علي هذه المكانة علي أقل تقدير، ولكن تحقيق هذا الطموح قد أصبح أمرا صعب المنال، مما أدي إلي الكثير من الإحباط، والواقع أن العنف هو احدي الطرق أو السبل للتعامل مع الإحباط ومع الصراع التنافسي.ولذلك فنحن نلمس ارتفاعا تدريجيا في حوادث الجنايات التي يرتكبها الشباب.
- أصبح البيت مهملاً في التربية، ولكن الواقع أن الوقت المتبقي للوالدين المنهكي الأعصاب، اللذين يتعين عليهما العمل لساعات طويلة خارج المنزل لا يتبقى لديهم الوقت الكافي لتربية الأبناء.

**توصيـــات :**

- إذا كان توطيد أركان الأسرة والمجتمع أمرا مهما، فيجب ألا تتراجع الدولة عن دعمها للطبقات الفقيرة والمحتاجة.
- يجب أن تساند الدولة المؤسسات الاجتماعية المختلفة المناط بها الســهر علــي التربية.
- يجب الاهتمام في جميع المدارس ابتداء من رياض الأطفال وحتــى الجامعــة بالحديث باللغة العربية الفصحى، وألا يجنح المدرس أو المربي لاستخدام اللغــة العامية حتى لا ينخرط بذلك في مشروع تفتيت أم المرجعيــات وهــي اللغــة القومية التي عليها مدار كل هوية حضارية.إذ أنه لا ثقافة بدون هوية حضارية، ولا هوية بدون إنتاج فكري، ولا فكر بدون مؤسسات علمية متينــة، ولا علــم بدون حرية معرفية ، ولا معرفة ولا تواصل بدون لغة قومية تضرب جذورها في التاريخ وتشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المستقبل.

## المراجـــع


١- العيسوي، إبراهيم (١٩٩٥)، الجات و أخواتهـا – النظـام الجديـد للتجـارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، لبنان.

٢- المسدي، عبد السلام. العولمة والعولمة المضادة. بدون تاريخ.

٣- أسامة المجدوب (٩٩٩). العولمة والإقليمية – مستقبل العـالم العربـي فـي التجارة الدولية القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

4- Knight, J. (2002)." Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS". The Observatory on Borderless Higher Education.

5- Sauve, P. (2002). "Trade, Education and the GATA: What's in, What's Out, What's All the Fuss About?. Paper prepared for the OECD/US Forum on Trade in Educational Services, organized by CERI, OECD and World Bank, 23-24 May 2002.

6- Tohamy, S. "Case Study of Egypt's Service Liberation, Service Barriers and Implementation of the GATS Agreement". The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, Egypt.

7- WTO (1998). "Education Services: Background Note by the Secretariat". Council for Trade in Services, S/C/W/49.